

المحاضرة الثالثة: آثار الفساد الإداري والمالي:

يشكل الفساد بشقيه الإداري والمالي خطرا كبيرا على النمو الإقتصادي للبلد الذي يستفحل فيه ما ينعكس على الحياة الإجتماعية لمواطنيه، كما يمكن أن يهدد الإستقرار السياسي للبلد.

1. تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الإقتصادية:

- ارتفاع تكلفة المشاريع بسبب الرشوة والصفقات المشبوهة.
- التأثير على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- هدر المال العام في مبادرات ونشاطات لا تعتبر أولوية بالنسبة لأفراد المجتمع: الأنشطة الترفيهية والرياضية، التظاهرات الإحتفالية، ...
- ارتفاع نسبة البطالة والتضخم والفقر والتهميش الاجتماعي.
- تطور الأنشطة الإقتصادية غير المنتجة (الأنشطة الخدماتية، الإتجار بالعملات، الإستيراد).
- تدني الفوائد المتحصل عليها من المشاريع الإنتاجية أو التتموية بشكل عام.
- تجمع الثروة عند فئة قليلة من المجتمع وحرمان أغلبية أفراد المجتمع من الإنتفاع من موارد البلاد المالية والإقتصادية.
- نقص الثقة في فعالية الأجهزة الحكومية المعنية بالتخطيط الإقتصادي.
- ضعف الإنفاق على المشاريع الإستثمارية وإهمال المناطق النائية.
- ضعف الطبقة المتوسطة وغياب دورها المهم في ظل مجتمع مقسم إلى طبقتين فقيرة وغنية.
- تردي الخدمات المقدمة للمواطن في مجالات: التعليم، الصحة، النقل، ...
- انخفاض معدلات الإستثمار الأجنبي والمحلي.

2. تأثير الفساد الإداري والمالي على النواحي الإجتماعية:

- تهلل السلم الإجتماعي بسبب تدهور القيم الإجتماعية والأخلاقية.
- تراجع الشعور الوطني والانتماء إلى الدولة.
- تدني مستوى التعليم بسبب سوء إستغلال ميزانيته ونفسي شعور عام بعدم قيمة التعليم في الإرتقاء الإجتماعي والتنمية الإقتصادية.

- تزايد الهوية بين الأجور وتنامي الشعور باللاعادلة الإجتماعية.
- تراجع الخدمات الصحية وآثارها على الصحة العمومية ونوعية الحياة.
- تعزيز الدهنيات المشجعة للعصبية القبلية والانتماء الجهوي والإعتماد على صلات القرابة والعلاقات في قضاء الحوائج اليومية.

3. تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والإستقرار:

- عدم الإستقرار السياسي نتيجة لفشل المشاريع التنموية وتعالى الأصوات المطالبة بإصلاحات هيكليّة بهدف التقليل من دور الدولة وإسقاط ثقل الإصلاحات عن كاهل المواطن التي قد تصل إلى النزول إلى الشارع للإحتجاج.
- التأثير على صناعة القرار السياسي من خلال إرتكاز هذا الأخير على قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون أو استشارة الخبراء المحليين القادرين على تشخيص صحيح للوضع وبناء إستراتيجيات علمية لحل مختلف المشاكل الإقتصادية والتنموية.
- ضعف الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني.
- ضعف الوزن السياسي والإقتصادي على المستوى العالمي وتراجع ثقة المستثمرين في إستقرار شفافية النظام السياسي القائم.